



كلمة محافظ البنك الإسلامي للتنمية

عن جمهورية توغو

في الاجتماع السنوي الثالث والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

١٧-١٩ رجب ١٤٣٩ (٥-٣ أبريل ٢٠١٨)

الأصل: فرنسي

كلمة معالي السيد ساني يايا، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية التوغولية
محافظ البنك الإسلامي للتنمية

الاجتماع الثالث والأربعون لمجلس المحافظين

تونس

٣-٥ أبريل ٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي السيدات والسادة المحافظين والمحافظين المناوبين،
معالي السيد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تتملكني سعادة غامرة وأنا آخذ الكلمة للمرة الأولى أمام هذا الجمع الموقر لكي أعرب، بالنيابة عن وفدي وعن الحكومة التوغولية، عن شكري العميق للجمهورية التونسية، حكومة وشعبا، على الاستقبال الحار والضيافة الكريمة التي خصصت لنا منذ وطئت أقدامنا تراب مدينة تونس الخضراء.

ويسرني غاية السرور أن أنقل إلى معالي الدكتور بندر حجار، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، ومن خلاله إلى موظفي البنك كافة، تهاني الحكومة التوغولية وتشجيعاتها لهم على جميع المبادرات الهامة التي اتخذوها لضمان الإدارة الفعالة للمؤسسة ولمحافظة مشاريعها، وذلك من أجل الحفاظ على التصنيف الممتاز (AAA) للبنك الذي يشكل ضمانا لثقة نظيراتها من البنوك الدولية المتعددة الجنسيات.

واسمحوا لي أيضا بهذه المناسبة أن أشيد بالجهود التي لا تقفأ مجموعة البنك تبذلها من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا من خلال تمويل مشاريع البنى التحتية، والتربية، والصحة، وربط المناطق الريفية بشبكة الكهرباء، ومشاريع القضاء على الفقر بجميع أشكاله عبر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم قروضها للشرائح السكانية الأكثر ضعفا.

وإننا لنقدر كذلك التزام البنك بالوقوف مع بلدي توغو، على غرار بلدان أخرى شقيقة في المنطقة دون الإقليمية، من أجل إنجاح أول عملية لإصدار الصكوك الإسلامية سنة ٢٠١٦ في السوق المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والتي مكنت من جمع أكثر من ١٥٦ مليار فرنك من فرنكات المجموعة المالية الفرنسية بدلا من المبلغ المستهدف الذي حدد في ١٥٠ مليار فرنك. ويشهد هذا النجاح الباهر على

الثقة التي تحظى بها مؤسستنا لدى المستثمرين في المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى هذا النجاح، يرجع الفضل إلى هذه العملية في تمكين شعوب بلداننا من التعرف على منتجات المالية الإسلامية. ولهذا السبب، أدعو إلى تكرار هذه المبادرة وتعزيزها لفائدة جميع البلدان الأعضاء التي تحتجها، ولاسيما بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبخاصة بلدي توغو.

سيدي الرئيس،

السادة والسيدات المحافظين والمحافظات،

إخواني الأعزاء وأخواتي العزيزات،

إن التحديات التي تواجهها بلداننا تحديات هائلة، والصعوبات التي تعترض سبيلنا في سعينا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كبيرة جدا، وليس أمامنا من خيار إلا أن نوحّد جهودنا على نحو منسق وبنّاء لهذا الغرض. والواقع أن أفاق النمو العالمي تبقى معتدلة منذ عام ٢٠١٦ بسبب مواطن الضعف المزمّنة التي تعتري أسس الاقتصادات النامية، والتي تعود في مجملها إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع الاستثمارات. لذلك تدنى مستوى النمو في منطقة غرب أفريقيا إذ تراجع من ٤,٤% سنة ٢٠١٥ إلى ٠,١% سنة ٢٠١٦، وهو ما يمثل أضعف معدل للنمو في المنطقة.

وبوجه عام، سجل الاقتصاد التوغولي في السنوات الأخيرة نتائج متينة نسبيا. فمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية سجل معدلا بلغ ٥,٥%، وتم التحكم في التضخم وحصر معدله في أقل من ١%، في حين يشهد العجز في الميزانية انخفاضا تدريجيا. وفي نفس الوقت، تراجع عجز المعاملات الخارجية الجارية من ١١,١% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة ٢٠١٥ إلى ٩,٧% سنة ٢٠١٦. لكنه لا يزال كبيرا نسبيا بسبب ضعف تنوع اقتصادنا.

غير أن الاستثمارات الهامة التي أنجزت في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز البنى التحتية في بلدنا أدت إلى زيادة ثقل مديونيتنا. لذلك، أبرمت توغو في شهر ماي ٢٠١٧ اتفاقا حول برنامج ثلاثي السنوات مدعوم بالتسهيل الائتماني الممدد مع صندوق النقد الدولي. ويهدف هذا البرنامج في المقام الأول إلى النزول بالمديونية إلى مستوى يمكن تحمله حتى يتسنى تعزيز قدرة المالية العامة على الاستمرار. وقد كانت نتائج المراجعة الأولى التي أجراها صندوق النقد الدولي إيجابية، وستكون المراجعة الثانية التي تجري حاليا ناجحة كذلك، لتؤكد بذلك الانضباط الكبير الذي تتحلى به الحكومة التوغولية في إدارة المالية العامة.

وفي الأخير، أطلقت الحكومة التوغولية اصلاحات هامة واعتمدت للتو خطتها التنموية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي تقوم على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- إنشاء مركز لوجستي للامتياز ومركز رائد للأعمال؛
- تطوير قطاعي الزراعة والصناعة بخلق سلاسل للقيمة، وبخاصة في إطار مشاريع الأقطاب الزراعية وإنشاء مجتمعات صناعية بالشراكة الدائمة مع القطاع الخاص.
- ترسيخ التنمية الاجتماعية وآليات الإدماج.

وبطبيعة الحال، ينبغي أن تكون هذه الخطة التنموية الجديدة مدعومة بتعزيز قدراتنا الطاقية.

ولتمويل هذه المشاريع وهذه الخطة التنموية الوطنية الطموحة، تدرك الحكومة التوغولية أنها تستطيع كما هو الحال دائما أن تعول أكثر على دعم البنك في مواجهة التحديات الاجتماعية العديدة التي تواجهها وتقليص معدل الفقر بصورة كبيرة.

نحن في توغو مقتنعون بأننا إن وحدنا جهودنا في إطار الشراكة من أجل التنمية المستدامة فسنحقق معا أهداف التنمية المستدامة.

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المحافظون،

اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أجدد، نيابة عن فخامة السيد فور إيسوزيما غنيسيغبي، رئيس الجمهورية التوغولية، عبارات شكرنا للدكتور بندر بن محمد حجار. رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على جميع الجهود التي يبذلها لتفعيل وتعزيز تدخلات البنك في بلداننا.

أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته